ردمد: 2961-4074
ISSN: 2961-4074
رقم الإيداع: 1446/3664

سلسلة تقارير أسبار

رقم (469)

ثقافة الحوار، وأخلاقياته في وسائل التواصل الاجتماعي

لجنة الشؤون الثقافية والسياحة

ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

مركز أسبار
ASBAR CENTER
32 Years عامًا
Since 1994 منذ

ملتـقى أسبـار
Asbar Council
(نادي تفكير)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:
  د. فهد العرابي الحارثي
- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى
  د. خالد بن دهيش
- الأمين العام
- **د. أماني البريكان**
- التحرير
  د. إبراهيم إسماعيل عبده
- التصميم والإخراج:
  أ. صفوان يحيى مسعد

- **لجنة الشؤون الثقافية والسياحة**
- د. عوض العتيبي **(رئيس اللجنة)**
- أ. علاءالدين براده **(نائب رئيس اللجنة)**
- **أعضاء اللجنة*:**
- د. خالد الرديعان
- أ. خالد عبدالرحمن آل دغيم
- د. زياد بن عبدالله الدريس
- أ. ضياء بنت موسى آل هلال
- أ. د. فوزية أبو خالد
- د. منصور زويد المطيري
- أ. د. نوال بنت سليمان الثنيان

مقدمو الأوراق العلمية

- **الورقة الرئيسة:** د. خالد الرديعان
- **التعقيب الأول:** د. زياد الدريس
- **التعقيب الثاني:** أ.د. نوال الثنيان
- **إدارة الحوار:** د. منصور المطيري

* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

تمهيد

يعرض هذا التقرير لقضية مهمة تمَّ طرحها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر مارس 2026م، وناقشها نُخبة متميزة من مفكري المملكة في مختلف المجالات الذين أَثْرَوا الحوارَ بآرائهم البنَّاءة، ومقترحاتهم الهادفة، وجاءت بعنوان: (ثقافة الحوار، وأخلاقياته في وسائل التواصل الاجتماعي)، وأعد ورقتها الرئيسة د. خالد الرديعان، وعَقَّبَ عليها كُلٌّ من: د. زياد الدريس، أ.د. نوال الثنيان، وأدار الحوار حولها د. منصور المطيري.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تمهيد	1
الملخص التنفيذي	3
الورقة الرئيسة	6
التعقيبات	10
المداخلات حول القضية	16
تأصيل ثقافة الحوار في الإسلام.	16
ثوابت المجتمع السعودي في زمن المنصات الرقمية.	17
البذاءة في الخطاب الرقمي: فهم الدوافع، وتباين أساليب المعالجة.	18
ثقافة الحوار في وسائل التواصل بين المعالجة الداخلية ومواجهة الاستهداف الخارجي.	19
قراءة سوسيولوجية، وثقافية في تحولات لغة الحوار في وسائل التواصل الاجتماعي.	21
لغة الحوار العدوانية في وسائل التواصل الاجتماعي.	24
نقل معجم الأخلاق من المجالس إلى المنصات: تحدي ترسيخ أدب الحوار في العصر الرقمي.	26
الجذور النفسية، والاجتماعية لظاهرة البذاءة الرقمية، وآليات الاستغلال القضائي.	27
البذاءة الرقمية كأداة للصراع الرمزي، واستثمار للانفعال السياسي.	28
التحديات التقنية، والثقافية لخطاب البذاءة في المنصات الرقمية.	29
تحديات السيطرة على السرديات، والتأثير الاجتماعي في وسائل التواصل الاجتماعي.	29
البذاءة في الفضاء الرقمي بين الضبط القانوني وحماية الوحدة الوطنية في المملكة.	31
أخلاقيات الحوار في الفضاء الرقمي: نحو رفع الذائقة، وبناء الثقة المجتمعية.	32
التوصيات	34
المصادر والمراجع	36
المشاركون	37

الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير قضية ثقافة الحوار، وأخلاقياته في وسائل التواصل الاجتماعي، وأشار د. خالد الرديعان- في الورقة الرئيسة- إلى أن لغة الحوار الحالية في وسائل التواصل الاجتماعي كثيرًا ما تنحدر إلى الهجوم على الأشخاص؛ بدلًا من مناقشة القضايا المطروحة؛ سواءً كان ذلك في القضايا الاجتماعية، أو السياسية، أو الأدبية، وقد أرجع د. الرديعان أسباب هذا التدهور إلى صعوبة تقبل الاختلاف في الرأي في مجتمعٍ مُعتادٍ على الرأي الواحد، كما يعود إلى الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي التي تسمح بنشر الآراء بحرية كبيرة، خصوصًا من خلال الحسابات المجهولة، هذا إضافة إلى مشاكل فنية في استخدام اللغة الفصحى، واللهجات المحلية، والأخطاء النحوية التي تشوه الفكرة المطروحة، وأكد أن هذه الممارسات تؤدي إلى تحريف النقاش، وتحويله إلى هجوم شخصي، كما يظهر في الأمثلة المتعلقة بردود الفعل على تصريحات المسؤولين، وسجالات النقاد الأدبيين، وأحداث، مثل: الخلافات السياسية بين الدول العربية، أو المواقف من الأزمات الإقليمية، كما أوضح أن من أهم الحلول لتهذيب الحوار هو فرض القوانين التي تلزم كشف الهوية، وتحمل المسؤولية القانونية، ونشر الوعي بأهمية الحوار المؤدب، والحَدّ من انتشار التغريدات، والمحتوى المسيء؛ بما يسهم في تعزيز النقاش البناء، وحماية المجتمع من الانقسامات التي يثيرها "الذباب الإلكتروني".

بينما أكَّد د. زياد الدريس- في التعقيب الأول- أن أكبر مشكلة في حوارات وسائل التواصل الاجتماعي تتمثل في "البذاءة"، كما أشار إلى الترابط الوثيق بين التفاهة والبذاءة؛ حيث تصنع التفاهة المحتوى، بينما تصنع البذاءة الأسلوب مع ملاحظة أن التفاهة قد تكون أحيانًا بلا بذاءة، وأحيانًا البذاءة تصاحب موضوعًا غير تافه، وأكد الدريس أن ما يوصف بـ"الذباب الإلكتروني" يمثل أحد أوجه تسميم الحوار مشيرًا إلى أن معظم هذه الحسابات الوهمية مصدرها جهات خارجية تعمل على إثارة الأحقاد بين الشعوب العربية، وأن بعض الشخصيات المعروفة تتفاعل معها بدافع المزايدة، أو الارتزاق باسم الدين، أو الوطن؛ مما يزيد من تدهور أسلوب الحوار. وختامًا شدد على أن الإعلام الجديد زاد من قيمة حرية التعبير، لكنه بالمقابل أضعف قيمة الاحترام في التفاعل الرقمي؛ مما يفاقم تدهور أسلوب الحوار، ويحول النقاش إلى ساحة للتجريح، والشهرة على حساب المضمون.

في حين ذكرت أ.د. نوال الثنيان- في التعقيب الثاني- أن وسائل التواصل الاجتماعي وفرت مساحة واسعة للتعبير الفردي،لكنها تواجه تحديات كبيرة، مثل: كثرة الحسابات، وصعوبة الرقابة، وانتشار التنمر، وخطاب الكراهية، وأكدت أن تهذيب الحوار الرقمي يتطلب جهودًا متكاملة من عدة قطاعات: وزارة التعليم لغرس ثقافة الحوار، والرقابة الذاتية، ووزارة الإعلام لضبط المحتوى،والتعاون مع المنصات الرقمية، ومركز الملك عبد العزيز للتواصل الحضاري لتدريب المستخدمين على التواصل الفاعل، ووزارة الثقافة لتعزيز التسامح، والاحترام، ومجمع الملك سلمان للغة العربية لضمان لغة سليمة، وصحيحة، وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز الحوار البناء، والقيم الإنسانية، وحماية المجتمع من السلوك الرقمي السلبي.

وتضمنت المداخلات

المحاور الآتيـة:

01 **تأصيل ثقافة الحوار في الإسلام؛** حيث تم التطرق إلى القرآن، والسنة كمراجع أساسية للأخلاق، والنهج الحضاري.

02 ثوابت المجتمع السعودي في زمن المنصات الرقمية مع إبراز اختلاف الوسائل، وبقاء القيم، والبذاءة في الخطاب الرقمي.

03 تناول ثقافة الحوار في وسائل التواصل بين المعالجة الداخلية، ومواجهة الاستهداف الخارجي.

04 قراءة سوسيولوجية، وثقافية في تحولات لغة الحوار في وسائل التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على التحولات اللغوية، والاجتماعية.

05 ناقشت المداخلات نقل معجم الأخلاق من المجالس إلى المنصات؛ وذلك فيما له علاقة بتحدي ترسيخ أدب الحوار في العصر الرقمي.

06 تحليل الجذور النفسية، والاجتماعية لظاهرة البذاءة الرقمية.

07 آليات الاستغلال القضائي، والبذاءة الرقمية كأداة للصراع الرمزي، واستثمار للانفعال السياسي.

08 التحديات التقنية، والثقافية لخطاب البذاءة في المنصات الرقمية.

09 تحديات السيطرة على السرديات، والتأثير الاجتماعي في وسائل التواصل الاجتماعي.

10 انتهت المداخلات بمناقشة البذاءة في الفضاء الرقمي بين الضبط القانوني وحماية الوحدة الوطنية في المملكة.

11 واخلاقيات الحوار في الفضاء الرقمي، وما له علاقة برفع الذائقة، وبناء الثقة المجتمعية؛ بما يعزز من ثقافة الحوار الهادف، والمسؤول.

ومن أبرز التوصيات التي تم الانتهاء إليها

فيما يتعلق بوزارة التعليم ووزارة الإعلام والجهات ذات العلاقة

أولاً: فيما يتعلق بوزارة التعليم

- تفعيل الأنشطة، والفعاليات في المدارس، والجامعات التي تعزز ثقافة الحوار، واحترام التنوع، ونقد الذات.
- الاستفادة من المعلمين، وأساتذة الجامعات الذين تلّقوا تدريبًا في مجال الحوار، ولا سيما خريجي برامج مركز الملك عبد العزيز للتواصل الحضاري؛ وذلك لتقديم دورات تدريبية للطلاب، والمعلمين.
- بناء ميثاق أخلاقي لطلاب التعليم العام يتضمن قيم الحوار، مثل: الاحترام، والنزاهة، والمسؤولية.
- إطلاق جوائز للطلاب المؤثرين في وسائل التواصل الاجتماعي ممن يقدمون محتوى هادفًا.
- تفعيل دور الإرشاد الطلابي في متابعة السلوك الرقمي للطلاب، وتحفيز النماذج الإيجابية، وتصحيح المخالفات.
- استثمار مقررات، مثل: التفكير الناقد، والمواطنة الرقمية لتنمية الوعي الرقمي لدى الطلاب من خلال تحليل نماذج واقعية في وسائل التواصل الاجتماعي.
- تشجيع إعداد الأبحاث، والدراسات التي تتناول الحوار الرقمي وآثاره النفسية، والاجتماعية، واللغوية، والإعلامية، والوطنية.

ثانياً: فيما يتعلق بوزارة الإعلام والجهات ذات العلاقة

- تطوير السياسات، والتنظيمات الإعلامية؛ بما يتواكب مع التسارع الرقمي.
- بناء شراكات مع منصات التواصل الاجتماعي العالمية لإطلاق حملات توعوية، ووسوم دورية تعزز أخلاقيات الحوار.
- الاستفادة من التقنيات الحديثة، والذكاء الاصطناعي لرصد المحتوى المخالف قبل نشره.
- تفعيل التعاون مع وزارة التعليم، ومراكز الأبحاث الجامعية لدراسة ظواهر الحوار في وسائل التواصل، وتحليلها.
- إلزام المؤثرين، وأصحاب الحسابات الموثقة، وممثلي الأندية الرياضية بحضور دورات تدريبية في مهارات التواصل، والحوار الحضاري.
- أهمية دور المؤسسات الثقافية، واللغوية في تعزيز قيم التسامح، وقبول الآخر.
- تفعيل اليوم العالمي للتنوع الثقافي للحوار، والتنمية.
- تأكيد سلامة اللغة العربية في المحتوى الإعلامي، والالتزام بأخلاقيات النشر، واحترام حقوق الملكية الفكرية.

الورقة الرئيسة: د. خالد الرديعان

مقدمة:

ظاهرتان لفتتا الانتباه في وسائل التواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة: التفاهة كموجة طاغية يمارسها بعض المؤثرين، والهواة، ولغة الحوار التي تبتعد عن الأسلوب المؤدب في الحوار، وعرض وجهات النظر دون تجريح الطرف الآخر، وشتمه، وخاصة في القضايا السجالية التي تحتمل أكثر من رأي، وتتناول في هذه الورقة الظاهرة الثانية ممثلة بثقافة الحوار، ولغته الخشنة، وأسباب شيوعها، وسبل تهذيبها.

لغة الحوار:

يُقصد بلغة الحوار كلُّ ما يكتب، وينشر في وسائل التواصل الاجتماعي، والأسلوب اللغوي المستخدم لتوصيل الفكرة،وخاصة في القضايا السجالية التي تحتمل وجهات نظر مختلفة، وهذه اللعة غير مرضية- في الغالب الأعم- وتجنح نحو التجريح،والشخصنة؛ وذلك عندما تبتعد عن مناقشة القضية المطروحة؛ لينصبَ النقد على الكاتب، أو المؤلف، أو المسؤول الذي قد يدلي بتصريح؛ فتخونه العبارات؛ فيقول ما لا يعجب البعض، حتى لو أدلى بمعلومة صحيحة، ولكنه طرحها بطريقة ربما كانت مستفزة للبعض؛ فيصل التجريح- أحيانًا- إلى خلفية المغرد، أو الكاتب كدينه، ومذهبه، وبلده، وانتمائه؛ فتضيع الفكرة التي يفترض مناقشتها؛ بغرض دحضها، وبيان تفاهتها.

وكلنا نتذكر كمثال التصريح الشهير لأحد مسؤولي التأمينات الاجتماعية الذي أشار الى ازدياد أعداد المتقاعدين،وجهود صندوق المعاشات في تسوية مستحقاتهم، وبعض الصعوبات التي تكتنف هذه العملية؛ فالبعض فهم من التصريح أن المسؤول يشتكي من طول أعمار المتقاعدين، وأنهم "لا يموتون"؛ ومن هنا جاءت الردود على المسؤول قاسية للغاية؛ بل وشخصية لدرجة أن البعض اتهمه بالقسوة، والغطرسة، وكراهية المسنين، وهناك من ذكر أنه مستشار، وإن راتبه الشهري مرتفع، وأنه يبلغ كذا، وكذا، الأمر الذي كشف عن لغة حوار هابطة، وغير منضبطة في مناقشة زيادة عدد المتقاعدين، والمشكلات التي يواجهها الصندوق- أحيانًا- في تسوية مستحقاتهم، وصرفها مع التذكير أن الصندوق قد يعاني- أحيانًا- من عجز إكتواري؛ بسبب زيادة أعداد المتقاعدين؛ مما يربك ميزانية الصندوق، ويتمثل هذا- كذلك- في (عدد كبير من المتقاعدين يحالون للتقاعد في شهر رجب (1/7) وهو شهر هجري، في حين أن عمل الصندوق، وميزانيته يجري ترتبها على أساس السنة الميلادية).

الذباب الإلكتروني:

لم يأت هذا التعبير من فراغ؛ فقد شاع؛ بسبب وجود عدد كبير من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة في منصة تويتر(x) ممن يدافعون عن المملكة، ولكن بأسلوب مبتذل، ومسيء، ويكون في صورة لغة هابطة تصل حد التجريح،والشتائم، وكل ذلك باسم "الوطنية"، لكن بأسلوب يتسم بالفظاظة؛ فلا يخدم الوطن، ولا الوطنية؛ بل يشوههما، ونجد الجمهور ذاته في دول أخرى كذلك؛ ممن يتطاولون على المملكة، ورموزها، وجل ما يقومون به هو محاولات للدفاع عن بلدانهم، ولكن كما ذكرنا بلغة نابية، وهذه الظاهرة؛ أي: الذباب الإلكتروني قبيحة؛ فهي تشق الصف، وتعمق الحقد، والكراهية بين الشعوب مع التذكير أن بعض حسابات الذباب الإلكتروني مجهولة (معرفات وهمية) ليست سعودية؛ بل هي من دول معادية لمحاولة للإيقاع بين الشعوب والحكومات العربية.

وقد لوحظ ذلك إبان الخلاف السعودي- القطري الذي كان خِلافًا سياسيًّا انتهى بلقاء قادة البلدين، وتم التعامل الرسمي معه دون أن يمتد إلى ما هو أكثر من خلافات في وجهات النظر عالجها قادة البلدين بحكمة، وتكرر الأمر في الخلاف السعودي- المصري الذي كان من الممكن تركه لقيادة البلدين لمعالجته دون تدخل المغردين، وهو ما أشعل الخلاف بين الشعبين السعودي والمصري إلى مستويات غير مقبولة، وأيضًا تكرر الأمر في الموقف من الأحداث الدامية في غزة في أكتوبر 2023م،وما نتج عن الحرب، ومواقف جميع الأطراف منها؛ فقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي ساحة كبيرة لتصفية الخلافات الأيديولوجية، والسياسية دون النظر في عواقب الحوار على المستويات الشعبية، وترديد مواقف معادية للمملكة من بعض الأطراف العربية.

وقاصمة الظهر- في الموضوع بأسره- هو لغة الحوار التي تنحدر في أسلوبها إلى الشتائم، والتخوين مع التذكير، كما تم الإشارة بوجود أيدٍ خفية (حسابات مجهولة) تؤجج الخلافات العربية، ولا يُستبعد أنها إسرائيلية من خلال عدد كبير من "الإسرائيليين المستعربين" العاملين في الوحدة الإلكترونية الإسرائيلية المعروفة (8200) التي تخصص جزءًا مُهِمًّا من نشاطها في بث السموم الكلامية في منصة تويتر على وجه الخصوص؛ بغرض خلق فُرْقَةٍ، وكراهيةٍ بين الشعوب العربية.

وبعيدًا عن الخلافات السياسية، والمغردين في هذا المضمار؛ فقد لُوحظ كذلك هبوط لغة الحوار حتى في السجالات الأدبية (النقد الأدبي) التي يفترض أن تكون بعيدة جِدًّا عن مستنقع لغة التسفيه؛ فقد رأينا لغة هابطة في الردود السجالية على بعض الأعمال الأدبية بداعي النقد مارسها ممن هم محسوبون على النخبة الأدبية، وخاصة في قضية أحد الروائيين الشبان، وأعماله الروائية التي أثارت جدلًا نقديًّا واسعًا بين المعنيين وغير المعنيين؛ فحدث اصطفاف (مع وضد) بعيدًا عن النقد الأدبي البناء؛ ليتحولَ الحوار إلى معارك كلامية لم تَخْلُ- أحيانًا- من الهبوط، وكاتب هذه السطور تعرض للتجريحِ، والسبِّ في إحدى المرات عندما اقترح في منصة تويتر مجموعة من المهن الشريفة التي يمكن للسعوديين الانخراط بها، ولاسيما أنها ذات مردود جيد كما يفعل الوافدون؛ بدلًا من انتظار وظيفة قد تأتي، وقد لا تأتي؛ مما فتح عليه سيلًا من الشتائم، وكانت خلفية الحوار هي البطالة، وكيف يمكن تقليص مستوياتها، لكن الحوار انتقل من البطالة إلى شخص الكاتب، وأنه من جيل الطفرة الذين أخذوا كل شيء، ولم يتركوا لمن بعدهم شيء!

أسباب هبوط لغة الحوار:

يمكن حصر أسباب هبوط لغة الحوار في سببين رئيسيين؛ وذلك على النحو الآتي:

- **أولًا** - صعوبة تقبل الاختلاف في الرأي في بيئة اعتادت على الرأي الواحد، واللون الواحد، والمشهد الواحد، وهي مشكلة ثقافية- في المقام الأول- تشي بخلل عميق في عملية التعليم ابتداء، وفكرة المجتمع الأبوي الذي لا يسمح بأكثر من صوت واحد، وتعددوجهات النظر في القضايا المطروحة، والسجالية مطلب مهم للخروج بصيغ توافقية ترضي الأطراف المتحاورة مع ضرورة التنازل عن الرأي عندما يتضح عدم صوابه، وهذه القاعدة يتم تغييبها؛ فينقلب الحوار من الإفهام إلى الإفحام، واللجوء إلى ضرب الخصم في مقتل كلامي لإسكاته، وتهميش أطروحته؛ بل وإلغاء صاحبها إن أمكن، وهنا سيجري توظيف العنصرية بمختلف صورها، والمثالب الشخصية؛ لتبرزَ هذه الأمور في ثنايا الحوار؛ مما يفسده، ويجعله ضربًا من المهاترات الكلامية.
- **ثانيًا** - التوسع المذهل في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ومن قبل الجميع، ومن كافة المستويات الفكرية، والخلفيات الثقافية، الأمر الذي نتج عنه فوضى فكرية؛ إذ كانت وسائل الإعلام التقليدية مقننة بدرجة كافية، وتخضع للرقابة؛ وبالتالي كان ما ينشر فيها منضبطًا- إلى حَدٍّ كبيرٍ- مع بعض الاستثناءات بالطبع إلا أن وسائل التواصل الاجتماعي لا تخضع للقاعدة ذاتها؛ فهي فضاء حُرٌّ يصعب السيطرة عليه، وزاد الطين بلة أن البعض لا يستخدمون أسماءهم الحقيقية؛ وبالتالي فقد تحرروا من جميع القيود الأخلاقية؛ فيكتبون، وينشرون ما يَعِنُّ لهم دون مراجعة، ودون قيودِ تَحَدٍّ من اعتدائهم على الآخرين

وهناك- بالطبع- تحول في لغة الحوار في السنوات الأخيرة مرده إلى صدور أنظمة الجرائم الإلكترونية، وإمكانية رفع الشكاوى على المعتدي، وتغريمه، وإيقافه من المشاركة في وسائل التواصل الاجتماعي إلا أن هناك منطقة رمادية تسمح- أحيانًا-باستخدام لغة حوار خشنة، وغير مؤدبة تفلت من الأنظمة.

وأُضِيفَ سببٌ ثالثٌ لهبوط لغة الحوار، لكنه أقل أهمية، وهو فني بالدرجة الأولى يتمثل بطريقة استخدام اللغة الفصحى؛ فنجدُ الحوارَ المكتوبَ مليئًا بالأخطاء النحوية، والإملائية؛ مما يشوه الفكرة المطروحة، وقد يتم استخدام لهجات، ومفردات موغلة في المحلية، وينطبق ذلك على بعض التغريدات التي تنشر باللغة الإنجليزية كذلك؛ بحيث لا تستقيم ترجمتها إلى العربية.

التعقيبات:

- **التعقيب الأول - د. زياد الدريس**

ذكر كاتب الورقة- في مطلعها- أن وسائل التواصل الاجتماعي تعاني من مشكلتين: التفاهة، وأسلوب الحوار، وأنه سيتحدث عن مشكلة أسلوب الحوار فقط، وبما أننا نعلم جميعًا أن أكبر مشكلة ملحوظة في حوارات وسائل التواصل هي "البذاءة"؛ فإننا نجد في أحايين كثيرة ارتباطًا وثيقًا بين التفاهة والبذاءة؛ بحيث قد يصعب علينا إرجاء مناقشة أحدهما عند مناقشة الآخر! التفاهة هي التي تصنع المحتوى، والبذاءة تصنع الأسلوب، والصعوبة المشار إليها- هنا- مردها إلى أننا قد نواجه- أحيانًا- تفاهة غير بذيئة، وأحيانًا بذاءة في نقاش موضوع غير تافه.

وفي سياق متصل تناول كاتب الورقة في حديثه: (الذباب الإلكتروني)؛ بوصفه أحد أوجه منافذ تسميم الحوار في وسائل التواصل، وعلى الرغم من الاتفاق معه إلا أن التحفظ على استمرارنا باستخدام اسم (الذباب...) حتى بعد أن عرفنا، وثبت بالأدلة أن معظم أسراب هذا الذباب هو- في حقيقته- (بعوض) عدواني يأتي من الخارج حاملًا أسماءنا، وصورنا، لكنه ليس من أهلنا؛ بل هو عمل غير صالح دفعتْ به مؤسسات تخريبية إسرائيلية، أو متسرئلة؛ بهدف تسخين الأحقاد بين الشعوب العربية؛ بلوبين أطياف الشعب الواحد في إثارة نعرات فئوية من أطياف شتى،

والعجيب أن عددًا من الأسماء المعروفة (غير الوهمية) يتفاعل مع هذه المعرفات الوهمية، ويرد عليها، ويتجاذب معها، ونتساءل:لماذا يفعل ذلك؟ والجواب هو أحد التفسيرات المهمة لمشكلة أسلوب الحوار في وسائل التواصل، إنها المزايدة، والارتزاق باسم الدفاع عن الدين، أو المنافحة عن الوطن، والدين، والوطن هما- للأسف- أوسع أبواب المرتزقة في وسائل التواصل.

والمرتزقة ليسوا فقط من عجينة المال؛ فالذين يكتبون بحثًا عن المنصب بأي ثمن هم مرتزقة، والذين يكتبون بحثًا عن الشهرة بأي ثمن هم- أيضًا- مرتزقة، ويبقى تأكيد أن الباحثين عن الشهرة أنواع، ومراتب، أشدها دناءة هو من يكتب؛ كي يستفز الناس؛ كي يشتموه؛ فيشتهر! وختامًا؛ فمن الإنصاف أن نقول: إن الإعلام الجديد زاد من مستوى واحدة من أهم القيم الإنسانية، وهي حرية التعبير، لكنه بالمقابل نقص من مستوى واحدة من أهم القيم الإنسانية، وهي قيمة الاحترام.

التعقيب الثاني - أ.د. نوال الثنيان

لعل الحديث حين يتناول وسائل التواصل الاجتماعي يطول، ويتشعب، ويواجهه الكثير من التحديات، منها:

- أن حسابات وسائل التواصل كثرت، وتعدت الملايين؛ إذ أصبح لكل فرد في العالم حسابان، أو ثلاثة، أو أكثر، ومعنىذلك أن غالب سكان الأرض أصبحوا إعلاميين بالمفهوم الحديث؛ لنعيش وفرة اتصالية، في حين أن وسائل التواصل- قديمًا- كانت بوسائل محدودة، لا تتعدى: الإذاعة، والتلفزيون، والصحيفة، والمجلة.
- وسائل التواصل- حاليًّا- موجهة من الجمهور، ومن القاعدة؛ لتصلَ للجميع، ومن ضمنهم: النخب؛ بدلًا من وضعها السابق الذي كانت فيه موجهة من الأعلى إلى الجمهور.
- صعوبة التحكم في هذه الوسائل، والمحتوى المتنوع الذي يُقدم من خلالها؛ وذلك مقارنة بوضعها السابق الذي كان مقننًا، ويخضع لقوانين، وأنظمة رسمية.
- ما تملكه هذه الوسائل من إمكانات تشاركية، وتفاعلية في استطلاعات الرأي العام، وشيوع الوسوم (Hashtags)، وبناء سمة فاعلة تميزها عن غيرها.
- الفجوة الواسعة بين هذه الوسائل، والتشريعات، والأنظمة القانونية الخاصة بها.
- شيوع ظواهر سلبية كثيرة مع هذا التفاعل، والانتشار، مثل: انتهاك الخصوصية، والتنمر، وخطاب الكراهية، ونشر الشائعات المضللة، واستغلال كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال، والمرأة؛ وذلك للتندر، أو القذف، أو ... وهذا يدخلنا في متاهات واسعة يعيشها الواقع مع هذه المنصات.
- الدور الفاعل لهذه الوسائل- في الآونة الأخيرة- على شرائح المجتمع، والأنظمة في المجالات جميعها؛ وذلك بإحداث الأثر، والتغيير، والتجييش سلبًا- وهذا الأكثر- وإيجابًا؛ إذ تُعَدُّ سلاحًا ذا حدين؛ لما تملكه من قوة مؤثرة، والأمثلة لذلك كثيرة، وقد تضمنت الورقةُ الرئيسةُ بعضًا منها.
- ولا شك أن- لهذا كله- أثرًا سلبيًّا على الفرد نفسيًّا، واجتماعيًّا، وعلميًّا، وعلى الدولة؛ إذ تُعَدُّ من أهم المعوقات لتحقيق التنمية المستدامة اجتماعيًا، وسياسيًّا، واقتصاديًّا، وغير ذلك، وبالتركيز على سبل تهذيب أخلاقيات الحوار في وسائل التواصل الاجتماعي، والارتقاء بها نجد أن هذه السبل تتوزع بين عدد من القطاعات في الدولة، ومن الأهمية بمكان أن يتبناها كل قطاع ذي علاقة بتحقيق هذا الهدف، والسعي لتنميته بطرق، ووسائل شتى.

ومن أهم هذه القطاعات ما يأتي:

- **أولًا - وزارة التعليم:**
- تفعيل الأنشطة، والفعاليات التي تُعقد في المدارس، والجامعات، وتهدف إلى تشكيل ثقافة الحوار، وتوجيه النشء لتبني أخلاقياته؛ بدءًا من نقد الذات إلى احترام التنوع، والتعدد، والبعد عن الاستعلاء العنصري، وإنكار الآخر ...إلخ.
- استثمار مجتازي البرامج، والدورات التدريبية في المجال، وبخاصة الذين اجتازوا ما عُقد في مركز الملك عبد العزيز للتواصل الحضاري الذي كان اسمه (مركز الملك عبد العزيز للحوار)؛ إذ اجتهد المركز- آنذاك- في تدريب عدد كبير من المعلمين، وأساتذة الجامعات، وأهَّلهم؛ ليكونوا مدربين معتمدين في الحوار، وعلى الوزارة استثمار هذه النماذج لتقديم دورات مكثفة للمعلمين، والطلاب على حد سواء، كل حسب مجاله، ومهامه.

ومن البرامج التي عُقدت مؤخرًا بالشراكة بين أكاديمية الحوار التابعة لمركز الملك عبد العزيز للتواصل الحضاري واليونسكو برنامج: (تعزيز قيم الحوار، والتعايش، والتنوع الثقافي في مرحلة الطفولة المبكرة) الذي درب 35 متدربة لتنمية هذه المهارات، وتمكينها، وزيادة الوعي بأهميتها لتعزيز هذه القيم في هذه المرحلة تحديدًا، وهذه الكوادر المؤهلة حريٌّ بوزارة التعليم استثمارها، والاستفادة منها في نقل هذه المهارات، وإكسابها للأجيال الحالية مع التركيز على أخلاقيات الحوار في وسائل التواصل الاجتماعي؛ لكونها أصبحت جُزْءًا مُهِمًا في الحياة اليومية لهؤلاء الطلاب، ويكون ذلك على نحو ما يأتي:

- بناء ميثاق أخلاقي خاص بالطلاب في مراحل التعليم العام يتضمن عددًا من أخلاقيات الحوار، منها: الاحترام، والنزاهة، وغير ذلك من التزامات، وسلوكيات منبثقة من تعاليم الإسلام، وسياسة التعليم في السعودية، وهذا له دوره في بناء تحمل الطلاب للمسؤولية، والوعي بما لهم، وما عليهم.
- إطلاق جوائز للطلاب الذين يملكون حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي، ولديهم عدد بين المتوسط والكبير من المتابعين، ويتحلون بأخلاقيات سامية مؤثرة، وهادفة.
- تفعيل دور وحدات الإرشاد الطلابي، ومسؤوليه في مراحل التعليم جميعها؛ وذلك للوقوف على المخالفات التي تحدث من طلاب المدرسة، والجامعة على وسائل التواصل الاجتماعي ممن يملكون حسابات فاعلة، وتحفيز الجيد منها، ودعمه، وتوجيه ما هو مخالف للأخلاقيات، والقيم.
- استثمار مقرر (التفكير الناقد) الذي أقر قبل سنوات للمرحلة الثانوية؛ لتركز توصيفاته على تنمية الرقابة الذاتية من خلال الوقوف على نماذج واقعية لحسابات لها أثرها السلبي، وأخرى لها أثرها الإيجابي، وتحليلها حسب معايير محددة؛ وذلكلبناء فكر رقمي واعٍ مدركٍ لما يُبث من أهداف ظاهرة، ومبطنة، وفي النهاية يُبنى مواطن صالح راقٍ في مستوى حواره الرقمي.

- التوجيه، والتحفيز لإعداد الأبحاث التي تتناول آليات الحوار الرقمي، ووسائله، وآثاره من وجوه عدة: نفسية، واجتماعية، ولغوية، وإعلامية، ووطنية؛ وذلك تشخيصًا، وتحليلًا، وتقويمًا؛ لأن كُلًّا من هذه الوسائل باختلاف توجهاتها، وأهدافها يستحق الوقوف عليه بالبحث، والدراسة للخروج بنتائج، وتوصيات لها أثرها، ومن الأهمية بمكان الاستفادة منها تحفيزًا، ودعمًا، وتعزيزًا، أو تحسينًا، ومعالجة حسب الاحتياج.

ثانيًا - وزارة الإعلام:

يُحسب للهيئة العامة لتنظيم الإعلام في المملكة العربية السعودية إصدار ضوابط المحتوى الإعلامي، والرقمي عام 2025م، وهذهالضوابط ضبطت كثيرًا من المخالفات للذوق العام، ومما يُحسب لها: إصدار نظام إلزامية الحصول على ترخيص (موثوق)؛ وذلكلمزاولة الإعلانات على مواقع التواصل الاجتماعي، وفي الغالب يكون هؤلاء من المؤثرين المتابَعين من قبل عدد كبير من المستخدمين، ووضعت الهيئة شروطًا، ومعايير للحصول على هذا الترخيص، ومن هذه الشروط: عدم مخالفة ضوابط المحتوى الإعلامي المنصوص عليها في نظام الإعلام المرئي، والمسموع،

ولتحقيق الأهداف التي تسعى الهيئة لبثها ثمة حاجة إلى إعادة النظر أكثر في السياسات، والتنظيمات السعودية تماشيًا مع التسارع الرقمي، والظروف السياسية الراهنة التي تستهدف الوطن، وأبناءه، وهذا سيتحقق من خلال سعي الهيئة العامة لتنظيم الإعلام لعقد شراكات مع قطاعات ذات علاقة، منها: ما يأتي:

1- المنصات العالمية للتواصل الاجتماعي، مثل: (X) و (Tik Tok) و(Facebook) و(Instagram) و(LinkedIn) وغيرها؛ لتطبيق الآتي:

أ- إطلاق إعلانات، ووسوم (Hashtag) شهرية- تقريبًا- لبث رسائل توعوية عن أدبيات الحوار، وأخلاقياته، والإشادة العالمية بالحسابات ذات الأثر الأخلاقي الإيجابي في بث القيم الإنسانية.

ب- استثمار هذه الاتفاقيات، والشراكات لزيادة التوعية بالخدمات المتوافرة- حاليًّا- للحَدِّ من التعرض لمثل هذه المخالفات لأدبيات الحوار، والتواصل، منها: توافر خدمة منع ظهور المفردات غير الأخلاقية.

ج- ابتكار تقنيات ذكاء اصطناعي تحدد المفردات التي يمكن رصدها من قبل الذكاء الاصطناعي؛ سواءً أكانت مكتوبة،أم منطوقة، أم سلوكية؛ ليكون الرصدُ استباقيًّا من خلال تحليل هذه المفردات، وبثها، أو منعها قبل نشرها؛ بدلًا من كون الإجراءات رَدَّاتِ فعل لشكاوى تُقدم.

ثالثًا- وزارة التعليم: وتقوم بدورها ذلك بمراعاة ما يأتي:

أ- وذلك بتفعيل مقررات: المواطنة الرقمية، والتفكير الناقد، وغيرهما من خلال عقد فعاليات مرتبطة بهذه المقررات مع الاحتفاء بمخرجات يتم تحديدها لهذا الغرض.

ب- توجيه مراكز الأبحاث في الجامعات السعودية؛ وذلك لرصد الظواهر المرتبطة بأخلاقيات الحوار، وتحليلها، وتقديم التوصيات للارتقاء بها من جوانب عدة: نفسية، واجتماعية، ووطنية، ولغوية، وغيرها.

2- مركز الملك عبد العزيز للتواصل الحضاري: ويقوم دوره في هذا الأمر على ما يأتي:

أ- إلزام من يملك رخصة (موثوق)، وممثلي الأندية الرياضية، وغيرهم باجتياز دورات تدريبية لاكتساب مهارات التواصل الفاعل، والحضاري، والبعد عن كل ما له دور في التأجيج، والتجييش لأفكار عنصرية، أو تعصب رياضي، والتركيز على ما يدعم سياسات الوطن في ظل هذه الظروف الراهنة.

ب- استثمار البرامج التي يطلقها المركز؛ مما له علاقة مباشرة بالحضور المكثف على وسائل التواصل الاجتماعي، مثل: برنامج سفراء حوار الإنسانية، وبرنامج (سلام) للتواصل الحضاري، وغيرهما؛ وذلك بالاشتراك في هذه البرامج لأهميتها في بناء سفراء يمثلون الوطن بأخلاقياته، وقيمه.

رابعًا- وزارة الثقافة: ويقوم دورها في هذا الأمر على ما يأتي:

أ- المشاركة في إعلانات فعاليات وزارة الثقافة، وتغطياتها من قبل عدد كبير من الإعلاميين الممثلين للهيئة؛ ممن تم تأهيلهم لتكريس قيم التسامح، والاحترام، وقبول الآخر؛ وذلك من خلال شعارات يتبنونها، ويسعون لبثها، مثل:نختلف، ولا نفترق، والخلاف لا يفسد للود قضية... إلخ.

ب- تفعيل اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار، والتنمية الذي حُدد باليوم الحادي والعشرين من شهر مايو (21/5) الذي يؤكد "الدور الأساسي الذي يؤديه الحوار العابر للثقافات في تحقيق السلام، والتنمية المستدامة"، وتعقد في هذه المناسبة الملتقيات، وتطلق الجوائز لمن تتوافر فيهم المعايير المحددة تحقيقًا للهدف المرسوم.

5. مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية

أشارت الورَقة الرئيسة إلى أهمية أن يكون المحتوى الإعلامي بلغة سليمة خالية من الأخطاء، هذا مع البعد عن اللهجات الموغلة في المحلية، والألفاظ الإنجليزية، وهذه نقطة جوهرية في الحوار لبناء الهوية الإسلامية، والعربية، والوطنية؛ لذا من المهم أن يكون خضوعُ المؤَثِّر، أو الإعلاميّ لهذه الوسائل، وبالتحديد الدورات التدريبية لإكساب المهارات العالية في التواصل معياراً للتميز، وعنصراً أساسيًا في التقدير، والتكريم، وإكساب تلك المهارات يكون عن طريق ما يأتي:

1. **اللغة السليمة**
بحيث تكون لغة بيضاء يفهمها الجميع مراعية القواعد اللغوية السليمة، وهناك برامج للتصحيح اللغوي من الممكن التوجية لاستخدامها.

2. **لغة الجسد**
لها دور كبير في التواصل البصري، وتمثل نسبة كبرى في قاعدة التواصل.

3. **الإيجاز في المحتوى**
احتراماً لحقوق المتلقي في ذلك مع بثِّ المبادئ، والقيم اللازمة لكسب ثُقة المتلقي التي منها:

- الصدق، والشفافية في تَقديم المنتج، ونقل الفكرة المراد بثها، واستخدام الأسماء الحقيقية؛ بدلاً من التلفيق، والاحتيال.
- النزاهة في احترام حقوق الملكية الفكرية لأي مادة تنشر على هذه الوسائل من صور، ومعلومات، وغيرها.

وهناك قطاعات أخرى يقع على عاتقها مسؤوليات بث هذه الأدبيات، والأخلاقيات، مثل: هيئة حقوق الإنسان، ووزارة التجارة، وغيرها.

المداخلات حول القضية:

- **تأصيل ثقافة الحوار في الإسلام:**

تشير النصوص الشرعية المستمدة من القرآن الكريم، والسنة النبوية إلى مجموعة من المبادئ الجوهرية التي تنظم الحوار، وتضمن أثره الإيجابي على الأفراد، والمجتمع، من أبرزها ما يأتي:

1 - اشتراط العلم، والمعرفة: يشدد القرآن الكريم على ضرورة التحدث، والمعالجة بالحجة المبنية على العلم؛ إذ يقول الله- عز وجل: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} (الآية 36: سورة الإسراء).

2 - تحريم تزوير الحقائق: النصوص القرآنية تنهى عن اختلاط الحق بالباطل، أو كتمان الحقيقة؛ بما يحفظ نزاهة الحوار، ويمنع التضليل: {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ} (الآية 71: سورة آل عمران).

3 - المطالبة بالدليل، والبرهان: يشدد القرآن الكريم على دعم الحجج بالأدلة، وعدم الجدال بلا علم، أو هدى: {قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ} (الآية 111: سورة البقرة)، {وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ} (الآية 8: سورة الحج).

4 - الحوار بالعلم، والبصيرة، والهدى: {قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ۖ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ} (الآية 108: سورة يوسف).

5 - محاورة الآخرين بالحسنى: {"وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ۖ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ} (الآية 46: سورة العنكبوت).

6 - العفو، وترك الغلظة: {خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ} (الآية 199: سورة الأعراف).

7 - الشفقة، والرحمة كأسلوب في الحوار: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ} (الآية 159: سورة آل عمران).

8 - الرد على السوء بالحسنى، والرفق: {وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ۚ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ} (الآية 34: سورة فصلت).

9 - الإنصاف، والعدل في التعامل مع الجميع: {وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ} (الآية 8: سورة المائدة).

ويمكن اعتبار هذه القواعد الشرعية بمثابة منهج أخلاقي حضاري لإدارة الحوار؛ سواءً في الحياة الواقعية، أو في الفضاء الرقمي؛ بما يحافظ على الكرامة الفردية، والتماسك الاجتماعي، ويرتقي بالخطاب العام من الانفعال، والسخرية إلى التفاهم، والتعاون البنّاء.

ثوابت المجتمع السعودي في زمن المنصات الرقمية:

عند تأمل الظواهر المرتبطة بالعالم الرقمي، والهواتف الذكية، وتطبيقاتها المتعددة؛ سواءً في طبيعة المحتوى، أو أنماط التفاعل، أو الجوانب التقنية المرتبطة بها تبرز الحاجة إلى العودة إلى التأصيل الاجتماعي، وإجراء مقارنات مع التقاليد الراسخة، والثوابت التي حكمت المجتمع عبر عقود طويلة، ويبدو أن كثيرًا مما يظهر؛ بوصفه تحولًا جذريًّا قد يكون- في حقيقته-مجرد اختلاف في الوسائل، بينما تبقى القيم الاجتماعية الأساسية ثابتة في جوهرها.

فالحوار الذي كان يدور في الديوانيات، أو المجالس، أو الندوات وجهًا لوجه لا يختلف في مبدئه عن النقاشات التي تجري اليوم عبر المنصات الرقمية، مثل: «إكس»، أو «فيسبوك» غير أن الفارق الحقيقي يكمن في الضوابط الاجتماعية التي كانت تحكم المجال الأول، كالرقابة المجتمعية المباشرة، وحضور الاعتبار الشخصي، وتوازن العلاقة بين المتحدثين، وهي عناصر قد تغيب، أو تضعف في الفضاء الرقمي المفتوح، وينطبق الأمر ذاته على تداول الأخبار داخل المجتمع؛ إذ لم تكن الإشاعات، أو النميمة، أو الغيبة، أو البهتان ظواهر وليدة العصر الرقمي؛ بل كانت موجودة قبل ظهور المنصات الحديثة غير أن التقنيات الرقمية أسهمت في تسريع انتشارها، وتوسيع نطاقها؛ مما جعل أثرها أكثر اتساعًا، وتأثيرًا.

ومن هنا قد يكون أحد مفاتيح فهم التحديات المعاصرة في إجراء مقارنة موضوعية بين المجالين: التقليدي، والرقمي هومعرفة الفروق المؤثرة التي سمحت بانتشار التفاهة في المحتوى أحيانًا، أو البذاءة في الأسلوب، هذا إضافة إلى تنامي مظاهر الهوى، والعصبية، كما تتداخل في ذلك عوامل أوسع ترتبط بالتحولات السياسية، والاجتماعية، ومشاعر التهميش، أو الإخفاق، وما ينتج عنها من قلق، وخوف، وغضب؛ فضلًا عن تزايد نسبية القيم في بعض البيئات الرقمية.

- **البذاءة في الخطاب الرقمي: فهم الدوافع، وتباين أساليب المعالجة:**

يمكن تفسير انتشار البذاءة في بعض حوارات شبكات التواصل الاجتماعي بالرجوع إلى عدد من الدوافع، أو الجذور المحتملة التي تقف خلف هذا السلوك الخطابي، ومن أبرز هذه الجذور ثلاثة أنماط رئيسية تنحصر فيما يأتي:

الأول - يتمثل في الأفراد الذين قد يمارسون البذاءة بصورة عفوية، وبحسن نية معتقدين أن استخدام اللغة القاسية، أو الجارحة في الدفاع عن الدين، أو الوطن أمر مشروع؛ بل قد يُنظر إليه أحيانًا؛ بوصفه تعبيرًا عن الحماسة، أو الغيرة التي تستحق التقدير.

الثاني - ما يتعلق بحالات تمارس فيها البذاءة استجابة لتوجيه، أو إيعاز من جهات، أو أفراد؛ سواءً مقابل مكاسب مادية مباشرة، أو حوافز معنوية؛ وذلك في إطار ما يُشار إليه- أحيانًا- بالحملات المنظمة في الفضاء الرقمي.

الثالث - ما يرتبط بطبيعة بعض الأفراد أنفسهم؛ إذ قد يصدر الخطاب البذيء عن أشخاص يتسم أسلوبهم أصلًا بالحدة، والابتذال؛ فيُسقطون هذه السمات على تفاعلاتهم في المنصات الرقمية، ثم يحاولون- لاحقًا- تبرير هذا السلوك،أو تغليفه بدوافع دينية، أو وطنية، على الرغم من أن الدافع الحقيقي قد يكون مجرد تعبير عن ميل شخصي إلى هذا النوع من الخطاب.

ويُظهر هذا التصنيف أن البذاءة في الخطاب الرقمي ليست ظاهرة ذات سبب واحد؛ بل هي نتيجة تداخل عوامل نفسية، وثقافية، وتنظيمية، وهو ما يقتضي تنوعًا في أساليب التعامل معها؛ وذلك على نحو ما يأتي:

الفئة الأولى - يمكن التعامل معها عبر التربية، والتوجيه، ونشر الوعي من خلال ترشيد الحماسة الدينية، أو الوطنية،وتوجيهها إلى أساليب أكثر حكمة، واتزانًا؛ بما يخدم الدفاع عن القيم دون أن يسيء إلى صورتها، أو يشوهها بأساليب غير لائقة، حتى وإن كانت النيات حسنة.

الفئة الثانية - وهي المرتبطة بالحسابات، أو الحملات المنظمة؛ فإن التعامل معها قد يكون أكثر تعقيدًا؛ إذ قد لا يكون التوجيه التربوي، أو حتى الإجراءات القانونية كافيةً في بعض الحالات؛ ولذلك يرى بعض المتابعين أن من الأساليب الفعالة في مواجهتها تقليل التفاعل معها، وتهميشها إعلاميًّا؛ حتى لا تحقق هدفها في إثارة الجدل، أو جذب الانتباه، وتوسيع انتشار خطابها.

الفئة الثالثة - وهي التي ترتبط بطبيعة شخصية تميل إلى البذاءة في الخطاب؛ فيبرز في التعامل معها دور الأنظمة، والقوانين، والعقوبات الرادعة التي يمكن أن تَحِدَّ من هذا السلوك، وتحجّمَ آثاره في المجال العام.

وفي هذا السياق يبرز نقاش حول جدوى الرد المباشر على بعض الخطابات المستفزة؛ إذ قد يؤدي الرد- أحيانًا- إلى منحها مساحة أكبر من الانتشار، أو إضفاء أهمية عليها لم تكن؛ لتحصلَ عليها لولا التفاعل معها؛ ومن ثَمَّ يُطرح- أحيانًا- خيارُ التجاهل الواعي؛ بوصفه أسلوبًا للحَدِّ من انتشار هذا النوع من الخطاب في الفضاء الرقمي.

- **ثقافة الحوار في وسائل التواصل بين المعالجة الداخلية ومواجهة الاستهداف الخارجي:**

يمكن تناول قضية ثقافة الحوار، وأخلاقياته في وسائل التواصل الاجتماعي، وسبل تهذيبها، والارتقاء بها من خلال مسارين رئيسيين: مسار داخلي يتعلق ببنية المجتمع، والوعي العام، ومسار خارجي يرتبط بالتحديات التي تواجه الدولة في الفضاء الرقمي العالمي؛ وذلك كما يأتي:

أولًا - المسار الداخلي:

يُعَدُّ التعاملُ مع هذه القضية داخل المجتمع أكثر قابلية للمعالجة، والاحتواء، خاصة مع ما طُرح من مبادرات، وحلول في هذا السياق، ومنها: تأكيد أهمية نشر الوعي الرقمي، وتعزيز التربية الإعلامية، ويبرز في هذا الجانب دور الأسرة،والمجتمع، والمدرسة، هذا إضافة إلى الجهات المختصة في ترسيخ مهارات الاستخدام المسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي،كما تزداد الحاجة إلى ترسيخ قيم احترام الاختلاف، وتقبل التنوع في الآراء إلى جانب تنمية مهارات الحوار البنّاء.

ويظهر كذلك أهمية وجود إستراتيجية متكاملة تُبنى على التعاون، والتكامل بين الجهات ذات العلاقة؛ بحيث تعمل هذه الجهات بشكل منسق على وضع حلول مشتركة، وتطوير الأنظمة، والقوانين؛ وذلك لمواجهة الممارسات السلبية في الفضاء الرقمي، مثل: نشر الشائعات، أو التنمر، أو التشهير، أو ترويج المعلومات الكاذبة، وفي هذا الإطار يصبح تعزيز آداب الحوار، ونشر ثقافة النقاش المسؤول من الأدوات الأساسية للارتقاء بالوعي العام، وتحسين مستوى الخطاب في المنصات الرقمية.

ثانيًا - المسار الخارجي:

وعلى المستوى الخارجي تواجه المملكة العربية السعودية تحديات مختلفة في الفضاء الرقمي؛ حيث تُعَدُّ من الدول التي تتعرض لحملات تضليل، أو استهداف إعلامي؛ بسبب مكانتها السياسية، والدينية، والاقتصادية، هذا إضافة إلى أدوارها المؤثرة إقليميًّا، ودوليًّا، وما تشهده من استقرار داخلي، وبرامج تنموية واسعة، وفي ظل هذه المعطيات يصبح من الطبيعي أن تكون المملكة عرضة لحملات منظمة، أو محاولات للتأثير في صورتها العامة عبر المنصات الرقمية؛ ولهذا تبرز أهمية التعامل مع هذه الظاهرة من خلال الأطر المؤسسية الرسمية؛ بدلًا من ترك مسألة الدفاع، أو الردود للمبادرات الفردية غير المنظمة.

ويتطلب التعامل مع الحملات المضللة، أو ما يُعرف بالحسابات الوهمية، أو "الذباب الإلكتروني" مستوى مرتفع من الوعي الرقمي؛ بما يساعد على تجنب الانجرار إلى التفاعل غير المدروس مع تلك الحسابات، كما يمكن الاستفادة من الآليات المتاحة داخل منصات التواصل نفسها، مثل: أدوات الإبلاغ عن الحسابات المسيئة، أو المحتوى المضلل، هذا إضافة إلى استخدام القنوات القانونية، والإعلامية الرسمية لإثبات الحقائق، وتوضيح المعلومات الموثقة، ومن الأساليب الفعالة- كذلك- الحَدُّ من انتشار الشائعات؛ وذلك من خلال عدم التفاعل معها، أو إعادة نشرها؛ إذ إن التفاعل الواسع مع المحتوى المسيء قد يسهم في زيادة انتشاره، وتحقيق الهدف الذي يسعى إليه ناشروه، وفي الحالات التي تتجاوز فيها الإساءة الحدود المقبولة،أو تتخذ طابعًا منظمًا يمكن اللجوء إلى القنوات الرسمية بين الدول، أو الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات المناسبة، والتحقق من مصادر الإساءة، ومحاسبة المسؤولين عنها؛ وفق الأطر القانونية، والدبلوماسية المعتمدة.

قراءة سوسيولوجية، وثقافية في تحولات لغة الحوار في وسائل التواصل الاجتماعي:

لا يمكن فهم البذاءة، والانحطاط في لغة الحوار؛ بوصفهما مجرد خلل لغوي، أو انحراف أخلاقي فردي؛ بل ينبغي النظر إليهما؛ بوصفهما ظاهرة اجتماعية مركبة تعكس تحولات أعمق في بنية المجتمع، والثقافة، وأنماط التفاعل بين الأفراد؛ فالحوار- في علم الاجتماع- يُعَدُّ أحد أهم أشكال التنظيم الرمزي للعلاقات الاجتماعية؛ إذ تتحدد من خلاله حدود الاحترام،والسلطة والمعرفة داخل المجتمع، وعندما تنحدر لغةُ الحوارِ إلى السَّبِّ، والتجريحِ الشخصي؛ فإن ذلك يكشف عن اختلال في منظومة الضبط الاجتماعي، وفي المعايير التي تنظم التفاعل داخل المجال العام، وينظر علماء الاجتماع إلى الحوار؛ بوصفهنظامًا من القواعد الضمنية التي تحفظ التوازن في العلاقات الاجتماعية، وقد أشار عالم الاجتماع ERVING GOFFMAN إلى أن التفاعل الاجتماعي يقوم على ما أسماه "حفظ الوجه"؛ أي: الحفاظ على كرامة الطرف الآخر حتى في حالات الخلاف،وعندما تتحول النقاشات إلى تبادل للاتهامات، والإهانات؛ فإن ذلك يعني انهيار هذا النظام الرمزي للتفاعل؛ حيث يُستبدل احترام الآخر بالسعي إلى إذلاله، أو إقصائه؛ وبذلك تصبح البذاءة في الحوار مؤشرًا على ضعف الضبط الاجتماعي،وتراجع الأعراف التي تنظم المجال العام.

ومن زاوية علم النفس تشير الدراسات إلى أن البيئة الرقمية تُنتج ما يُعرف بظاهرة التحلل عبر الإنترنت (ONLINE DISINHIBITION EFFECT)؛ حيث يشعر الأفراد بقدر أقل من المسؤولية نتيجة غياب المواجهة المباشرة، وإمكانية التخفي خلف أسماء مستعارة، ويؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الرقابة الذاتية، وارتفاع احتمالات السلوك العدواني اللفظي، مثل: التنمر، أو الإقصاء الانتقائي، ووفق هذا التفسير؛ فإن كثيرًا من مظاهر البذاءة في الحوار الرقمي لا تعكس بالضرورة شخصية الفرد في الحياة الواقعية؛ بل هي نتاج لبيئة تفاعلية تقل فيها القيود الاجتماعية التي تضبط السلوك اليومي، وفي التحليل السيميولوجي لا تُفهم الشتيمة؛ بوصفها مجرد كلمة قبيحة؛ بل بوصفها علامة تحمل دلالات اجتماعية؛ فهي كثيرًا ما تُستخدم لتحديد حدود الانتماء، والعداء داخل الجماعات الرقمية؛ حيث تتحول اللغة إلى وسيلة لإعلان الولاء لمجموعة معينة، أو لإقصاء مجموعة أخرى،وبذلك تصبح البذاءة أداة رمزية لإعادة رسم حدود "نحن"، و"هم"، وتتحول من تعبير لغوي إلى وسيلة للصراع الرمزي داخل المجال العام.

أما في الفلسفة الحديثة؛ فيُنظر إلى الحوار؛ بوصفه وسيلة للوصول إلى الحقيقة المشتركة، وقد أكد الفيلسوفJÜRGEN HABERMAS أن النقاش العقلاني يقوم على قوة الحجة لا على قوة الصوت، وعندما يتحول الحوار إلى تبادل للشتائم، أو السخرية، أو الإقصاء؛ فإنه يفقد طبيعته المعرفية، ويتحول إلى صراع رمزي يهدف إلى إقصاء الآخر؛ بدلًا من فهمه، وفي قراءة المفكرMIKHAIL BAKHTIN لفكرة "الكرنفال" يمكن تفسير بعض موجات السخرية، والبذاءة؛ بوصفها انفلاتًا مؤقتًا من القيود الاجتماعية غير أن استمرار هذا الانفلات، وتحوله إلى حالة دائمة يؤدي إلى تطبيع الانحطاط اللغوي، وإضعاف الهيبة المعرفية للنقاش العام.

كما نظر عدد من الأدباء، والمفكرين إلى اللغة؛ بوصفها مرآة للأخلاق العامة في المجتمع، وقد أشار الكاتبGEORGE ORWELL إلى أن فساد اللغة يؤدي- غالبًا- إلى فساد التفكير؛ لأن الكلمات المبتذلة، والمشحونة بالعدوانية تضعف القدرة على التفكير الدقيق، وتستبدل الحجة بالانفعال؛ ومن ثَمَّ فإن تدهور لغة الحوار لا يؤثر في الذوق اللغوي فحسب؛ بل يمتد أثره إلى جودة التفكير العام، ومستوى النقاش الفكري في المجتمع، وبهذا المعنى؛ فإن البذاءة ليست دائمًا تعبيرًا مباشرًا عن حقيقة شخصية الفرد؛ بل قد تكون في كثير من الأحيان حالة سياقية ينتجها الوسط الاجتماعي، أو الرقمي؛ حيث يتحول التعبير إلى تفريغ انفعالي، ويتحول الحوار إلى مساحة للإشباع الفوري للانفعال؛ بدلًا من أن يكون مجالًا للفهم المتبادل.

وعند جمع هذه القراءات المختلفة يتضح أن البذاءة في الحوار ليست ظاهرة سطحية؛ بل هي عرض لأزمة ثقافية أعمق تتعلق بطريقة إدارة الاختلاف داخل المجتمع؛ فعندما تضعف مهارات التفكير النقدي، وتتراجع التربية على قيم الاحترام،والإنصاف، وتتحول المنصات الرقمية إلى ساحات للاستقطاب يصبح الخطاب العدواني أكثر قابلية للانتشار من الخطاب العقلاني، وفي المقابل تقدم القيم الإسلامية نموذجًا أخلاقيًّا رفيعًا لإدارة الحوار يقوم على العدل في الخصومة، واحترام الإنسان حتى عند الاختلاف معه؛ ومن ثَمَّ فإن الارتقاء بلغة الحوار ليس مجرد مسألة لغوية، أو شكلية؛ بل هو جزء من مقاصد الشريعة،ومن مشروع بناء الأخلاق العامة، وحماية التماسك المجتمعي.

وفي النهاية يمكن القول إن مستوى الحوار في أي مجتمع يمثل مؤشرًا على مستوى نضجه الحضاري؛ فالمجتمعات التي تمتلك ثقافة حوار راقية تكون أكثر قدرة على إدارة اختلافاتها بصورة بناءة، بينما تميل المجتمعات التي ينتشر فيها الخطاب العدواني إلى الاستقطاب، والانقسام؛ ولهذا فإن تحسين لغة الحوار في وسائل التواصل الاجتماعي لا يُعَدُّ مجردَ مسألة تهذيب لغوي؛ بل يمثل خطوة مهمة ضمن مشروع ثقافي أوسع يهدف إلى رفع مستوى الوعي بالحوار البنّاء، وتعزيز الذائقة الفكرية، وترسيخ التماسك الاجتماعي، والسلم المجتمعي.

لغة الحوار العدوانية في وسائل التواصل الاجتماعي:

ظاهرة لغة الحوار الشرسة في وسائل التواصل الاجتماعي لا تتعلق فقط بكمية المشاركات، أو عدد الحالات؛ بل تتعلق- أساسًا- بأثرها النفسي، والاجتماعي العميق في الأفراد، والمجتمع؛ ففي كثير من الحالات قد تكون التغريدات، أو المنشورات العدوانية محدودة العدد إلا أن رمزيتها النفسية، وسرعة انتشارها تجعل أثرها واسعًا ومؤثرًا بشكل كبير على الوعي العام؛ وبذلك السؤال الأساسي لا يكون مجرد تقدير حجم الظاهرة؛ بل تحليل كيفية تأثيرها في إدراك الأفراد للعالم من حولهم، وفي المناخ الأخلاقي للحوار الاجتماعي، ومن منظور علم الاجتماع تميل المنصات الرقمية إلى تضخيم المحتوى المثير للانفعال؛ لما له من قدرة على جذب الانتباه بسرعة أكبر؛ وذلك مقارنة بالمحتوى الهادئ، وينتج عن هذا انطباع لدى المستخدمين بأن لغة الحوار العدوانية هي السائدة، في حين أن الواقع الاجتماعي الفعلي قد يكون أكثر توازنًا بكثير حتى لو كان حجم الظاهرة محدودًا؛ فإن تأثيرها النفسي قد يكون كبيرًا؛ إذ يميل الإنسان بطبيعته إلى تذكر التجارب السلبية أكثر من الإيجابية، وهو ما يعرف بالتحيز السلبي في علم النفس؛ لذلك فإن قراءة عدد قليل من التعليقات العدوانية قد تترك أثراً أكبر من عشرات التعليقات الهادئة، هذا ومع تكرار التعرض لهذا النوع من الخطاب قد يؤدي ذلك إلى شعور بالإرهاق النفسي، أو فقدان الثقة في جودة النقاش العام، وإدارة الإعلام.

المشكلة الأساسية ليست في الكلمات العدوانية فحسب؛ بل في المناخ العاطفي الذي تخلقه؛ فاللغة الشرسة تحول المجال العام من فضاء للحوار إلى فضاء للتوتر، والانفعال؛ حيث يصبح الدفاع، والهجوم أكثر حضورًا من الاستماع، والتفكير، وتشيرالدراسات- في علم الاجتماع الثقافي- إلى أن اللغة تنتشر داخل المجتمعات بطريقة تشبه العدوى الاجتماعية؛ فالتكرارالمتواصل لنمط محدد من الخطاب يؤدي إلى تقليده، أو التكيف معه لدى الأفراد، ليس بالضرورة نتيجة اقتناع كامل؛ بل نتيجة اعتياد على نمط الحوار

وعلى الرغم من أن الفضاء الرقمي يميل بطبيعته إلى تضخيم هذه الظواهر إلا أن انتشار لغة الحوار العدوانية يؤثر في جودة النقاش العام، وكذلك في مستوى الثقة الاجتماعية؛ ومن ثَمَّ فإن معالجة الظاهرة تتطلب أكثر من مجرد الحد من حجمها؛ بل تستلزم بناء ثقافة حوارية بديلة تقوم على الاحترام، والإنصاف، والتفكير العقلاني؛ بحيث يصبح الخطاب الراقي أكثر حضورًا، وتأثيرًا في الفضاء الرقمي.

وتؤكد الدراسات التاريخية، والفلسفية أن التأثيرات المدمرة للغة الحوار السيئ تتجاوز حدود الفرد؛ لتؤثر في استقرار المجتمعات، وقد أشار المؤرخ، والجغرافي JARED DIAMOND إلى أن المجتمعات قد تنهار نتيجة لسلوكيات اجتماعية تبدو هامشية، مثل: الإقصاء، أو الإهانة الرمزية؛ مما يؤدي إلى فقدان التماسك الاجتماعي، وضعف العدالة، والقيم، وانخفاض القدرة على إدارة الموارد، والمصالح المشتركة، كما أبرز الأدباء أن اللغة هي أداة قوية للتأثير على الفكر، والعدالة الاجتماعية؛ فقد أشار الكاتب GEORGE ORWELL في روايتيه 1984م، ومزرعة الحيوان إلى كيفية استخدام اللغة كسلاح في الحوار العام يغير موازين القوى، ويؤدي إلى تراجع الكرامة، والقيم، واستبدالها بالنفاق، والفجور، وبناءً عليه؛ فإن مواجهة لغة الحوار العدوانية على منصات التواصل الاجتماعي تتطلب إستراتيجيات متكاملة تشمل التوعية الثقافية، والأخلاقية، ورفع الوعي الرقمي، وتعزيز حضور خطاب محترم، وعقلاني؛ وذلك لضمان استقرار المناخ الاجتماعي، وتعزيز التماسك الوطني،والثقافي.

- **نقل معجم الأخلاق من المجالس إلى المنصات: تحدي ترسيخ أدب الحوار في العصر الرقمي:**

تراكم في المجتمع عبر الزمن، وعلى أساس من التعاليم الشرعية، وأدبيات الحياة الاجتماعية- رصيدٌ أخلاقي ثري يمكن وصفه بأنه أشبه بـ «معجم» متكامل لآداب الحديث، والحوار، ويشمل هذا المعجم جملة من القيم الراسخة، مثل:احترام الكبير، والعطف على الصغير، ومراعاة الله تعالى في قول الحق، والابتعاد عن التدخل فيما لا يعني الإنسان، هذاإضافة إلى غيرها من الآداب التي أصبحت جزءًا من الثقافة الاجتماعية المتوارثة، ومع مرور الوقت ترسخت هذه القيم حتى بدت كأنها من الفطرة الاجتماعية، وأصبحت معيارًا يُحتكم إليه في تقييم السلوك الشخصي، والسمعة العامة؛ فقد ارتبطت هذه الآداب بقبول الفرد في المجتمع، وبالثقة به في مجالات متعددة، مثل: الزواج، والشهادة في القضاء، وتولي المسؤوليات، وغيرها من مجالات الحياة العامة.

وقد تبلورت هذه المنظومة الأخلاقية في البيئات التقليدية للحوار، والتواصل، مثل: المجالس، والديوانيات، ومجالس الإدارة، والهيئات، واللجان الرسمية، وغيرها من الأطر الاجتماعية التي تضبطها الأعراف، والقيم المشتركة، غير أن التحولات التي أحدثتها وسائل التواصل الحديثة أوجدت فضاءات جديدة للحوار لم تتشكل فيها بعد الضوابط الأخلاقية؛ وذلك بالدرجة نفسها التي استقرت في البيئات التقليدية؛ ومن هنا تبرز الحاجة إلى مزيد من الوقت، هذا إضافة إلى توافر عدد من «الممكنات» التي تساعد على نقل هذا الرصيد الأخلاقي المتجذر إلى هذه المنصات الجديدة، وترسيخه فيها، وتشمل هذه الممكنات- دون شك- جهود التأصيل الشرعي، والربط الأخلاقي، وتعزيز قيم المروءة، والمسؤولية الاجتماعية، كما تشمل المبادرات التربوية، والثقافية التي تسهم في بناء وعي رقمي يستند إلى القيم الأصيلة للمجتمع.

وفي هذا السياق يبرز دور المعلم؛ بوصفه أحد أهم الفاعلين في ترسيخ منظومة القيم؛ إذ يُنظر إليه؛ بوصفه حارسًا للقيم، وناقلًا لها إلى الأجيال الجديدة؛ فمن خلال المدرسة يمكن الإسهام في بناء هذا المعجم الأخلاقي، وتعزيزه، ونشره في الوعي العام، كما أن المجتمع السعودي يتميز بتقدير كبير لولاة الأمر، واحترام واضح لعلماء الشريعة، وطلبة العلم، وهو ما يفتح المجال لتعزيز هذا المعجم الأخلاقي من خلال مزيد من التوضيح، وتأكيد توجيهات الشريعة الإسلامية؛ سواءً عبر الفتاوى، أو عبر الأنظمة، والتوجيهات الرسمية التي تدعم الالتزام بالقيم، والآداب العامة، وتقديم القدوة الحسنة في الخطاب العام، وفي ظل ما تتعرض له المملكة- أحيانًا- من حملات سوء فهم، أو انتقاد، أو استهداف في الفضاء الرقمي تزداد الحاجة إلى خطاب متزن يعكس القيم الأصيلة للمجتمع؛ فالبذاءة في الخطاب لا تؤدي إلا إلى مزيد من البذاءة في حين أن التزام الخلق الحسن، والقول الطيب يظل الطريق الأجدى لترسيخ صورة المجتمع، وقيمه.

الجذور النفسية، والاجتماعية لظاهرة البذاءة الرقمية، وآليات الاستغلال القضائي:

تعتبر البذاءة في منصات التواصل الاجتماعي ظاهرة متعددة الأبعاد، وليست مجرد خلل سلوكي فردي؛ فهي- غالبًا-انعكاس لمجموعة من المشكلات الأعمق، منها: الإحباط النفسي، والفراغ الثقافي، والبيئات التنافسية غير الصحية، وأحيانًا اقتصاد قائم على الاستفادة من استفزاز الآخرين، وهذا ما يتضح فيما يأتي:

1 - البذاءة كصمام نفسي:

يلجأ بعض الأفراد إلى البذاءة لتفريغ الضغط النفسي؛ بوصفها وسيلة مؤقتة للسيطرة على التوتر، أو الشعور بالانتصار على المواقف المحرجة، لكنها قد تتحول إلى عادة إدمانية؛ حيث لا تعالج مصدر المشكلة الحقيقي؛ بل تتحول إلى "دوامة سلبية" تضر بالمتفاعل، وبمن حوله على المدى الطويل.

2 - البذاءة كآلية إثبات للذات:

تظهر البذاءة في بيئات تنافسية، وعدائية كأداة لإظهار القوة، أو التميز، كما يظهر في منصات، مثل: X ، وفيسبوك،وبعض البرامج الحوارية، وفي هذه الحالة تتحول إلى ما يأتي:

- رأس مال رمزي: يصبح الشخص الذي يهاجم بقسوة، أو ببلاغة محل تقدير بين جمهوره، وكأنه "قوي"، و" لا يُقهر".
- آلية بقاء: تستخدم البذاءة كدرع يحمي الشخص في بيئة مليئة بالتحديات، والهجمات؛ وذلك لتجنب استهدافه من قبل الآخرين.

3 - البذاءة كثقافة شعبية:

تنتقل البذاءة- أحيانًا- إلى العقل الجمعي عبر انتشار المحتوى الأكثر تفاعلًا؛ فتصبح لغة الشارع المألوفة للحوار، وحينها يُنظر إلى التجاهل، أو الالتزام بالأدب كضعف، وتصبح البذاءة معيارًا مقبولًا اجتماعيًّا، بينما تتحول الأخطاء الفردية إلى سلوكيات "ترند" جماعي.

اقتصاديات السب، والقذف:

تُستغل بعض ظواهر البذاءة لتحقيق مكاسب مالية؛ وذلك عبر ما يعرف بـ"الصيادين الرقميين"؛ وذلك على النحو الآتي:

أ - يبدأ الشخص المستهدف بالرد على استفزاز متعمد.

ب - يقوم "الصياد" بتوثيق الرد، وتقديم شكوى قضائية على أساس السب، أو القذف، مطالِبًا- أحيانًا- بتعويضات مالية ضخمة تحت مسمى "الضرر المعنوي".

ج - تتحول بذلك الوسائل القانونية من أداة للردع إلى أداة استغلال، والمنصات الرقمية من فضاء حر إلى "مستنقع مصيدة".

وفي هذا الإطار تُعَدُّ من آليات المواجهة المقترحة ما يأتي:

أ - التوعية، والتحذير: نشر الوعي بأن هناك أشخاصًا، أو جهات تبحث عن استفزاز الآخرين لتحقيق مكاسب مالية،أو اجتماعية.

ب - ضبط النفس، والتجاهل: أفضل وسيلة لوقف هذه الآلية هي عدم الاستجابة للاستفزاز؛ إذ إن أي رد يُسهم في نجاح إستراتيجية "الصياد".

ج - تطوير الأطر القانونية: الحاجة إلى نظام قضائي يميز بين المخطئ العادي ومن يستغل البذاءة لتحقيق مكاسب مالية؛ بحيث لا تتحول الأحكام المالية إلى محفزات لتجارة السب، والقذف.

البذاءة الرقمية كأداة للصراع الرمزي، واستثمار للانفعال السياسي:

يشهد الفضاءُ الرقمي في وسائل التواصل الاجتماعي اليوم انتشارًا متزايدًا للبذاءة، واللغة العدوانية التي لا تُعَدُّ مجردَ خللٍ فردي؛ بل هي جزء من إستراتيجيات أوسع لتوظيف القوة الرمزية في الصراعات السياسية، والاجتماعية، خاصة في سياق الأزمات، والحروب؛ إذ تُستغل هذه الظاهرة لتحقيق مكاسب سياسية؛ حيث يعمل خطاب البذاءة على تعبئة الانفعال الجماهيري، وجذب مؤيدين؛ إذ تثير اللغة العدوانية الغضب، والانفعال؛ مما يجعلها وقودًا فعالًا للحشد الجماهيري في بيئات الاستقطاب الحاد.

ومن منظور علم الاجتماع تُعتبر البذاءة الرقمية أداة صراع رمزي تستخدم لإعادة توزيع القوة في المجال السياسي؛ فهي وسيلة لمهاجمة شرف الخصم، أو أهله، ولإسقاط مكانته الاجتماعية حين تقصر الحجة، أو لا تكون كافية؛ فتتحولالمناقشات إلى ساحة لاستعراض القوة الرمزية؛ بدلًا من النقاش العقلاني، كما تُساهم البذاءة في تحقير الشخص، ونزع صفته الإنسانية؛ بحيث يُنظر إليه ليس كمناقش صاحب حجة؛ بل كعدو يجب رفض حجته مسبقًا، وهذه الديناميات تؤدي إلى فوضى جدلية يستفيد منها أصحاب الحجج الضعيفة، بينما يخسر أصحاب الحق، خاصة حين يفتقر النقاش إلى معرفة أساليب الخصم، وفنون الحوار؛ مما يجعل قوة الحجة- وحدها- غير كافية في مواجهة خطاب البذاءة الموجه بعناية.

التحديات التقنية، والثقافية لخطاب البذاءة في المنصات الرقمية:

تساهم خوارزميات التوصية، والترتيب في المنصات الرقمية بشكل كبير في انتشار المحتوى المثير للجدل، أو الغضب؛ بما في ذلك البذاءة، والتفاهة؛ إذ تميل هذه الخوارزميات إلى إبراز المحتوى الأعلى تفاعلًا، وليس الأعلى قيمة، ومعظم التفاعل يحدث مع المنشورات التي تثير الانفعال، أو الفضائح، أو الإساءة؛ مما يجعلها النمط المهيمن على المشهد الرقمي مع مرور الوقت، كما تمثل الخصوصية اللغوية للغة العربية؛ من حيث ثراؤها، وتعدد لهجاتها، وتعقيد تركيبها الصرفي تحديًا لنماذج معالجة اللغات الطبيعية (NLP) المتوفرة حاليًّا التي طُوّرت أساسًا للغة الإنجليزية؛ وبالتالي فإن تطبيق هذه النماذج على المحتوى العربي يؤدي- غالبًا- إلى نتائج غير دقيقة في رصد خطاب الكراهية، أو تقييم الفروق الدقيقة اللازمة لإدارة الحوار بين المستخدمين،وتعمل منصات التواصل؛ وفق قوانين الدولة التي تنتمي إليها، وليس وفق القيم الاجتماعية، أو القوانين المعمول بها لدى جمهورها في دول أخرى؛ لذلك قد يُعتبر المحتوى الذي يُعَدُّ مسيئًا دينيًّا، أو اجتماعيًّا في مجتمعات معينة عاديًّا من منظور قواعد المنصة، وهذا الاختلاف لا يمثل مجرد مسألة تقنية؛ بل يتعلق بسيادة ثقافية، واختلاف المرجعيات الأخلاقية، والقانونية.

وتشير الدراسات إلى أن الحسابات المجهولة تقل فيها المساءلة الاجتماعية؛ مما يزيد احتمالات نشر الإهانات، وخطاب الكراهية؛ وذلك مقارنة بالحسابات المرتبطة باسم حقيقي، وبعض الدول، مثل: كوريا الجنوبية حاولت معالجة هذه الظاهرة عبر فرض نظام الاسم الحقيقي عام 2007م للحَدِّ من التعليقات المسيئة، وأظهرت النتائج انخفاضًا في مستوى التعليقات العدائية،ومع ذلك ألغت المحكمة الدستورية هذا النظام عام 2012م؛ بسبب تأثيره على حرية التعبير؛ مما يوضح تعقيد الموازنة بين ضبط الإساءة الرقمية والحفاظ على الحقوق الأساسية للمستخدمين، وبالمجمل فإن انتشار البذاءة في المنصات الرقمية ليس مجرد مسألة تقنية؛ بل هو تفاعل بين خوارزميات التوصية وضعف المساءلة الاجتماعية، والفجوة بين قيم المجتمع وقواعد المنصة؛ فأية إستراتيجية لمعالجة هذه الظاهرة تتطلب تكاملًا بين الحلول التقنية والتربية الرقمية، وتعزيز وعي المستخدمين بأهمية الحوار الحضاري، واحترام القيم المجتمعية.

تحديات السيطرة على السرديات، والتأثير الاجتماعي في وسائل التواصل الاجتماعي:

تشير الملاحظة الدقيقة لمحتوى مواقع التواصل الاجتماعي إلى انتشار السرديات الزائفة، وتفشي الاستخدام السلبي، وزيادة الاستقطابات الأيديولوجية، وما نشهده اليوم في السياقات المتعلقة بالحروب، والصراعات يعكس- بوضوح- كيفية توظيف هذه الوسائل في التزييف الإعلامي، وصناعة روايات متعارضة؛ بما يخلق تحديات أخلاقية، ومجتمعية كبيرة

وثمة إشكالية تتعلق بإدارة الأخلاقيات على المنصات؛ حيث تُدار الأخلاقيات في كثير من الأحيان داخل هذه المنصات كآلية تقنية مرتبطة بالمصالح الاقتصادية؛ مما يجعل تطبيق المعايير الأخلاقية متفاوتًا، وغير مضمون، وتزداد التعقيدات؛ بسبب ما يأتي:

1 - غياب بدائل حقيقية لمواقع التواصل؛ إذ أصبحت جزءًا أساسيًّا من عملية إنتاج المعنى، والقيمة الاجتماعية في المجتمع.

2 - الطبيعة التفاعلية للمنصات التي تشجع على نشر المحتوى غير المألوف، أو المثير؛ مما يزيد من احتمالية ظهور السلوك العدواني، أو الصادم؛ وذلك من أجل جذب الانتباه.

والملاحظ فيما يخص تأثير وسائل التواصل على السلوك الاجتماعي أنها أصبحت مؤثرة في تشكيل الاتجاهات،والمعاني الاجتماعية؛ بما يتوافق مع بنيتها التقنية، ومنطقها الربحي؛ مما يجعل الأخلاقيات الداخلية للمنصات غير كافية وحدها، ومن هنا تنشأ الحاجة لتدابير إضافية تشمل ما يأتي:

- الحَدّ من انتشار العبارات، والكلمات النابية.
- الحَدّ من استخدام الحسابات المجهولة، أو المستعارة.
- تنظيم نشر المحتوى الدعائي، والإعلاني بشكل يوازن بين حرية التعبير، ومصلحة المجتمع.

وبصفة عامة؛ فإن الأخلاقيات الرقمية في المنصات ليست كافية لضبط الحوار وحدها؛ إذ تتطلب تكاملًا بين التنظيم التقني وتعزيز الوعي الاجتماعي، وتطبيق القيم الأخلاقية التي تحمي المستخدمين، والمجتمع من التأثيرات السلبية الناتجة عن السرديات المزيفة، والاستقطابات الحادة.

البذاءة في الفضاء الرقمي بين الضبط القانوني وحماية الوحدة الوطنية في المملكة:

تثير البذاءة في الخطاب العام- خصوصًا في منصات التواصل الاجتماعي- تساؤلات مهمة حول مدى كفاية الأنظمة،والقوانين الضابطة لها داخل المملكة، وخارجها، وما إذا كانت العقوبات الحالية تحقق مستوى كافيًا من الردع؛ ففي الإطار النظامي يعالج نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية هذا النوع من السلوك؛ إذ يجرّم التعدي على الآخرين عبر الوسائل الرقمية؛ باستخدام الألفاظ النابية، أو الاتهامات الكاذبة، أو الإساءة إلى السمعة، وقد أسهم هذا النظام في ضبط كثير من الممارسات المسيئة داخل الفضاء الرقمي المحلي، غير أن التحدي الأكبر يظهر في الحسابات الخارجية، أو المعرفات التي تُدار من خارج المملكة، والتي قد تمارس التأثير في النقاشات العامة دون أن تكون خاضعة مباشرة للإجراءات النظامية المحلية، وهذا يطرح تساؤلات حول مدى القدرة على الحَدِّ من تأثير هذه الحسابات، خاصة عندما تتجاوز حدود النقد المشروع إلى الإساءة، أو التحريض.

وفي السياق ذاته يبرز نقاش حول إمكانية حجب الحسابات المسيئة، أو الحَدّ من نشاطها؛ لاسيما تلك التي تتجاوز حدود النقد إلى الإساءة للدين، أو القيادة، أو الوطن، وعلى الرغم من أن بعض أشكال الحجب كانت ممكنة في مراحل سابقة؛ فإن الطبيعة العابرة للحدود لمنصات التواصل الاجتماعي اليوم تجعل هذا الإجراء أكثر تعقيدًا في كثير من الحالات، كما أن بعض الحوارات التي تتسم باللغة الخشنة، أو البذيئة قد تحمل آثارًا تتجاوز الإساءة الفردية؛ لتصلَ إلى تهديد التماسك الاجتماعي، خصوصًا عندما تتعلق بالقضايا الحساسة المرتبطة بالمذاهب، أو القبائل، أو المناطق، أو الخلفيات الثقافية المختلفة، وفي هذه الحالة يتحول الخطاب المتشنج إلى عامل محتمل لإضعاف اللحمة الوطنية.

ويجد هذا الاعتبار أساسه في النظام الأساسي للحكم؛ حيث تؤكد المادة (12) أن "تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي إلى الفرقة، والفتنة، والانقسام"، ويمكن النظر إلى هذه المادة؛ بوصفها أساسًا يمكن الاستناد إليه في صياغة أطر تنظيمية تسهم في ضبط الحوارات العامة، وحمايتها من الخطابات التي قد تؤدي إلى الانقسام، كما تنص المادة (39) من النظام ذاته على أن: "تلتزم وسائل الإعلام، والنشر، وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة، وبأنظمة الدولة، وتسهم في تثقيف الأمة، ودعم وحدتها، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة، أو الانقسام، أو يمس بأمن الدولة، وعلاقاتها العامة، أو يسيء إلى كرامة الإنسان، وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفية ذلك".

وتكتسب هذه المادة أهمية خاصة في ظل شمولها لعبارة «جميع وسائل التعبير»، وهو تعبير يمكن أن يشمل المنصات الرقمية الحديثة، على الرغم من أن صدور النظام الأساسي للحكم كان عام 1414هـ؛ أي: قبل التحولات الكبرى التي أحدثتها منصات التواصل الاجتماعي في المجال العام؛ ومن ثَمَّ فإن النقاش حول البذاءة في الخطاب الرقمي لا يقتصر على البعد الأخلاقي فحسب؛ بل يمتد إلى البعد النظامي أيضًا، خاصة فيما يتعلق بمدى ملاءمة الأطر القانونية الحالية لمواكبة التحولات المتسارعة في فضاء الاتصال الرقمي؛ وبما يحقق التوازن بين حرية التعبير وحماية المجتمع، ووحدته.

- **أخلاقيات الحوار في الفضاء الرقمي: نحو رفع الذائقة، وبناء الثقة المجتمعية:**

ثَمَّةَ اتفاقٌ واسعٌ على أن أدب الحوار ليس ترفًا سلوكيًّا؛ بل يمثل امتدادًا لمقاصد كبرى في حياة المجتمعات، من أبرزها: حفظ الكرامة الإنسانية، وصيانة السلم الأهلي، وتقليل أشكال الظلم المعنوي، وتعزيز الثقة المتبادلة بين الأفراد، وفي الأخلاق الإسلامية يحتل اللسان مكانة مركزية؛ بوصفه معيارًا للدين، والعمران معًا؛ إذ تنهى النصوص عن السخرية، واللمز، والتنابز، كما تحذر من الغيبة، والبهتان، وتؤكد في المقابل قيمًا راسخة، مثل: القول الحسن، والعدل في الخصومة، والرفق في التعامل، وستر الناس، ويعني ذلك أن معيار السلوك الأخلاقي لا يقتصر على المجال التعبدي؛ بل يمتد إلى كل ما يقوله الإنسان، أو يكتبه، خاصة في لحظات الخلاف، واشتداد الانفعال، ومع تحوّل المنصات الرقمية إلى ساحة رئيسية للتواصل أصبحت جزءًا من المجال الأخلاقي للمجتمع، وليست مساحة معفاة من المسؤولية

ومن هذا المنطلق يمكن طرح مجموعة من المبادئ التي تسهم في تجويد الحوار، ورفع الذائقة العامة في النقاشات الرقمية، من أبرزها: ما يأتي:

1- احترام الكرامة الإنسانية: ينطلق أي حوار حضاري من الاعتراف بكرامة الإنسان في أصله، ووجوده، وهو ما يقتضي تجنب السخرية، أو الإهانة، أو التقليل من شأن الآخرين، حتى عند الاختلاف مع آرائهم؛ فاحترام الكرامة الإنسانية يمثل قيمة أساسية في الشرائع، والأعراف الحضارية.

2 - مناقشة الأفكار، لا الأشخاص: الحوار الراقي يقوم على تحليل الفكرة، ونقدها، لا على مهاجمة صاحبها، أو التشكيك في نواياه؛ فالانتقال من مناقشة الموضوع إلى التجريح الشخصي يُعَدُّ انحرافًا عن جوهر الحوار، ويغلق أبواب الفهم المتبادل.

3 - تحري الصدق، والدقة في نقل المعلومات: يسهم تداول المعلومات غير الموثوقة في إضعاف الثقة داخل المجتمع؛ لذلك تُعَدُّ عملية التحقق من صحة الأخبار، والمعلومات قبل نشرها من أهم أخلاقيات الحوار في البيئة الرقمية.

4 - الاعتراف بإمكانية الخطأ: يقوم الحوار العلمي على تواضع المعرفة؛ فالرأي قد يكون صوابًا يحتمل الخطأ، وقد يكون رأي الآخر خطأً يحتمل الصواب، ويعزز هذا الوعي المعرفي فرص التعلم المتبادل، وتطوير الأفكار.

5 - قبول الاختلاف؛ بوصفه ظاهرة إنسانية: الاختلاف في الرأي، أو التفسير، أو التقدير ظاهرة طبيعية في جميع المجتمعات، والقدرة على إدارة هذا الاختلاف بأسلوب حضاري تمثل مؤشرًا مهمًا على النضج الثقافي، والفكري.

6 - استخدام لغة مهذبة، ومحترمة: الكلمات ليست مجرد أدوات للتعبير؛ بل هي وسائل تؤثر في العلاقات الاجتماعية؛ لذلكينبغي أن يتسم الخطاب الرقمي بالاعتدال، واللطف، وأن يبتعد عن الألفاظ الجارحة، أو العدوانية.

7 - تجنب التعميم، والأحكام المطلقة: من أبرز أخطاء الحوار إطلاق أحكام عامة على الأفراد، أو الجماعات، بينما يقوم النقاش الرصين على التحليل الدقيق، والتمييز بين الحالات المختلفة؛ بدلًا من التعميم غير المنصف.

8 - إعطاء الأولوية للحجة، والدليل: القوة الحقيقية في الحوار لا تكمن في ارتفاع الصوت، أو كثرة المتابعين؛ بل في وضوح الحجة، وقوة الدليل؛ ولهذا ينبغي أن يستند النقاش إلى المعرفة، والتحليل؛ بدلًا من الانفعال، أو الإثارة.

9 - المسؤولية الأخلاقية للنشر: كل ما يُنشر في الفضاء الرقمي يمثل جزءًا من المسؤولية الأخلاقية، والاجتماعية للفرد؛ ولذلكينبغي التفكير في أثر الكلمات على الآخرين، وكذلك على المجتمع قبل نشرها.

10 - تعزيز ثقافة الخير العام: ينبغي أن يكون الهدف النهائي للحوار هو الوصول إلى فهم أفضل للحقيقة، أو تحقيق المصلحة العامة، لا مجرد الانتصار الجدلي، أو البحث عن الشهرة، أو التفوق في النقاش.

التوصيات:

- **أولًا - توصيات موجهة لوزارة التعليم، وتتمثل فيما يأتي:**

1 - تفعيل الأنشطة، والفعاليات في المدارس، والجامعات الموجهة لتعزيز ثقافة الحوار، واحترام التنوع، ونقد الذات.

2 - الاستفادة من المعلمين، وأساتذة الجامعات المدربين في مجال الحوار، خاصة خريجي برامج (مركز الملك عبد العزيز للتواصل الحضاري) لتقديم دورات تدريبية للطلاب، والمعلمين.

3 - إعداد ميثاق أخلاقي للطلاب في التعليم العام يتضمن قيم الحوار، مثل: الاحترام، والنزاهة، والمسؤولية.

4 - إطلاق جوائز للطلاب المؤثرين في وسائل التواصل الاجتماعي الذين يقدمون محتوى أخلاقيًّا، وهادفًا.

5 - تفعيل دور الإرشاد الطلابي؛ وذلك لرصد سلوك الطلاب في وسائل التواصل الاجتماعي، ودعم الإيجابي منها،وتصحيح المخالف.

6 - توظيف مقرر التفكير الناقد؛ وذلك لتنمية الوعي الرقمي من خلال تحليل نماذج إيجابية، وسلبية في وسائل التواصل.

7 - تشجيع البحوث العلمية حول الحوار الرقمي، وآثاره النفسية، والاجتماعية، واللغوية، والإعلامية، والوطنية.

- **ثانيًا - توصيات موجهة لوزارة الإعلام، والجهات ذات العلاقة، وتتمثل فيما يأتي:**

1 - تطوير السياسات، والتنظيمات الإعلامية؛ بما يتناسب مع التسارع الرقمي، والظروف السياسية الراهنة.

2 - عقد شراكات مع منصات التواصل الاجتماعي العالمية لنشر الوعي بأخلاقيات الحوار.

3 - إطلاق حملات توعوية، ووسوم شهرية؛ وذلك لتعزيز قيم الحوار، والإشادة بالحسابات الإيجابية.

4 - التوعية بالخدمات التقنية التي تَحِدُّ من المحتوى غير الأخلاقي في المنصات.

5 - الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في رصد المحتوى المخالف قبل نشره.

6 - التعاون مع وزارة التعليم؛ وذلك لتفعيل مقررات المواطنة الرقمية، والتفكير الناقد، وتنظيم فعاليات مرتبطة بها.

7 - توجيه مراكز الأبحاث الجامعية لدراسة ظواهر الحوار في وسائل التواصل، وتحليلها.

8 - إلزام المؤثرين، وأصحاب الحسابات الموثقة، وممثلي الأندية الرياضية بحضور دورات في مهارات التواصل، والحوار الحضاري.

9 - الاستفادة من برامج مركز الملك عبد العزيز للتواصل الحضاري لإعداد سفراء للحوار.

10- مشاركة وزارة الثقافة في نشر قيم التسامح، وقبول الآخر عبر الفعاليات الإعلامية.

11 - تفعيل اليوم العالمي للتنوع الثقافي للحوار، والتنمية (21 مايو) بإقامة ملتقيات، وجوائز.

12- تأكيد سلامة اللغة العربية في المحتوى الإعلامي، والاهتمام بمهارات التواصل: (اللغة السليمة، ولغة الجسد، والإيجاز، والصدق، واحترام الملكية الفكرية).

- **ثالثًا - توصيات عامة، وتتمثل فيما يأتي:**

1 - تشجيع الدول العربية، والإسلامية على التنسيق الجماعي للتأثير في سياسات منصات التواصل، ووضع حَدٍّ أدنى من التشريعات المنظمة.

2 - تشكيل فريق عمل مشترك بين الوزارات والجهات المعنية؛ وذلك لرصد النقاشات في وسائل التواصل، واتخاذ إجراءات قانونية، وتنظيمية لحماية تماسك المجتمع، وسمعة الوطن.

المصادر والمراجع

1- ابتهال عبد الله شعيب، وآخرون (2024م). دور منشورات وسائل التواصل الاجتماعي في تحقيق المسؤولية الأخلاقية. مجلة البحوث التربوية،والنوعية, 24(24.1) , 124–135.

2- أمينة، حلال، ووهيبة، دالع. (2022م). شبكات التواصل الاجتماعي: فضاء جديد لنشر ثقافة الحوار. دفاتر السياسة، والقانون, 14(3) , 365–378.

3- بن حماد، مولاي عمر. (2026م). ثقافة الحوار في القرآن. مركز تفسير للدراسات القرآنية. https://tafsir.net/articles/11280

4- حملاوي، هاجر، وعابدي، لدمية. (2024م). ثقافة الحوار عبر شبكات التواصل الاجتماعي: أثر موقع الفايسبوك على الشباب الجزائري. مجلة الرسالة للدراسات، والبحوث الإنسانية, 9(1) , 363–376.

5- دهينة، هبة سعد أحمد علي. (2025م). شبكات التواصل الاجتماعي، وثقافة الحوار بين الشباب الجامعي. المجلة العلمية لكلية الآداب – جامعة دمياط, 14(2) , 334–374.

6- الشهيل، عهود بنت سلطان. (2020م). أثر وسائل التواصل الاجتماعي على حوار الأديان. المجلة المصرية لبحوث الإعلام, 73, 361-386.

7- القباني، خديجة بنت عبد الله، واليحيى، محمد بن الله. (2019م). دور مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز مهارات الحوار لدى طالبات الجامعة. دراسات عربية في التربية، وعلم النفس, 107, 324-384.

8- ملكاوي، أسماء حسين. (2017م). أخلاقيات التواصل في العصر الرقمي: هبرماس أنموذجًا. المركز العربي للأبحاث، ودراسة السياسات.

9- نادية محمد المطيري، وفوزية عبد الرحمن الموسى. (2021م). أخلاقيات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طالبات جامعة الملك سعود. مجلة البحوث في العلوم الإنسانية، والاجتماعية, 4(3) , 211-255.

10- نصيرة، بدري، ومغني، زينب. (2023م). دور ثقافة الحوار في الحَدِّ من ممارسة العنف الرمزي عبر مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة استطلاعية. الزهير للدراسات، والبحوث الاتصالية، والإعلامية, 3(1) , 160-186.

11- النظام الأساسي للحكم. (1412). https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fcb-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/1

12- نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية. (1428ه). المملكة العربية السعودية، https://menarights.org/sites/default/files/2016-11/KSA_CybercrimeLaw_AR.pdf

المشاركون

- **الورقة الرئيسة:** د. خالد الرديعان
- **التعقيب الأول:** د. زياد الدريس
- **التعقيب الثاني:** أ. د. نوال الثنيان
- **إدارة الحوار:** د. منصور المطيري

المشاركون بالحوار والمناقشة*

- أ. د. أحمد الخطيب
- أ. أحمد المحيميد
- د. الجازي الشبيكي
- د. حسين الحكمي
- د. حميد الشايجي
- د. خالد الدغيم
- د. خالد بن دهيش
- معالي د. رياض نجم
- د. سارة العبد الكريم
- د. سعيد آل مزهر
- أ. د. صدقة فاضل
- الفريق د. عبدالإله الصالح
- د. عبد الرحمن العريني
- د. عبد العزيز الحرقان
- د. عبد العزيز العثمان
- م. عبد الله الرخيص
- د. عوض العتيبي
- أ. فائزة العجروش
- د. فهد بن عبدالعزيز الغفيلي
- د. فهد اليحيا
- أ. د. فوزية البكر
- د. مساعد المحيا
- أ. منى أبو سليمان

*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

ملتـقى أسبـار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م

@MultaqaAsbar

@Multaqa_Asbar

https://cutt.us/U0nnC

00966114624229

www.asbar.com